

أصدره البيت الابيض في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢ سرد لبعض الاجراءات «التي ستبدأ الولايات المتحدة الاميركية بتنفيذها في مستقبل قريب طبقاً لتعهد واشنطن المستمر بالحفاظ على تفوق عسكري نوعي لاسرائيل وحمايته». وتتناول هذه الاجراءات «تزويد اسرائيل بأحدث الاسلحة الاميركية، وتخزين الاسلحة والذخائر الاميركية في اسرائيل، وتحديث التقانة العسكرية الاسرائيلية»^(١٧). ووثقت واشنطن التزامها هذا برسالة وجهها وزير الخارجية الاميركية بالوكالة الى رئيس وزراء اسرائيل، أوضح فيها ان الولايات المتحدة الاميركية تضمن لاسرائيل «تفوقها النوعي العسكري» على الدول العربية^(١٨).

ومن الجدير بالذكر ان تخزين الاسلحة والذخائر الاميركية في مستودعات اسرائيل يتجاوز الدلالة العسكرية الى دلالات أكثر أهمية وخطورة. فمن مراجعة وثائق وزارة الدفاع الاميركية الخاصة بهذه الحالة، ما يؤكد ان المناطق الواقعة خارج أراضي الولايات المتحدة الاميركية، والتي تخزن فيها الاسلحة والذخائر الاميركية، أو تقام فيها منشآت عسكرية أميركية، تعامل كما لو انها «مناطق أميركية»^(١٩).

وإذا ما حدث ان باعت الولايات المتحدة الاميركية سلاحاً الى دولة عربية، فانها تضمن لاسرائيل ان تلك الدولة لن تستخدم ذلك السلاح ضدها. وكمثل على ذلك تلك الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الاميركية الى رئيس وزراء اسرائيل في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢، يطمئنه فيها ان الطائرات المقاتلة من طراز «اف - ١٥» الاميركية المقرر بيعها للسعودية «لن ترابط قرب الحدود الاسرائيلية، ولن تستخدم في الاغارة عليها»^(٢٠).

وعلى هذا، يمكننا التأكيد ان اسرائيل تسعى، أيضاً، الى ترجيح الميزان لمصلحتها، باستخدام أساليب التفوق النوعي، لتعادل به التفوق الكمي العربي، ولتزيد في كفتها حتى ترجح. ولعل من أهم الأسباب التي تساعد على بلوغ ذلك التفوق النوعي، تلك النزعة المستمرة لتطوير الاستراتيجية الاسرائيلية تطويراً يتلأم مع ذلك التفوق ويرسخه ويوظفه لتحقيق الاهداف الاستراتيجية. ولا يفوتنا، هنا، ان نشير - كمثل على ما نقول - الى ذلك الكم الكبير من البحوث والدراسات التي تمخض عنها الفكر العسكري الاسرائيلي في اثار حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١)، والتي لا تزال تترى وتتنوع حتى اليوم. ولقد اشترك في أدبيات هذا الفكر، العسكريون والمدنيون على حد سواء، وأشرفت، على قسم منه، مراكز البحوث والدراسات. ومن يراجع هذه الادبيات، يخرج بخلاصات كثيرة، احداها وأهمها ان ثمة اتجاهاً جماعياً يدعو الى ضرورة تطوير الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية تطويراً جذرياً قادراً على مواجهة التحديات. وحتى تخلص تلك الدراسات الى هذه الدعوة، استندت الى مجموعة من المعطيات، أهمها ان التوازن الكمي بين الدول العربية واسرائيل لا يزال، دائماً، في مصلحة العرب. وقدرت تلك الدراسات ان الجبهة الشرقية (العربية) قادرة على تعبئة مليوني جندي، وهي تملك طائرات مقاتلة ضعف ما لدى اسرائيل منها، ودبابات تبلغ ثلاثة أضعاف الدبابات الاسرائيلية. وتتسحب هذه التقديرات «الضعفية» على جميع أنواع الاسلحة الاخرى. ثم تتابع تلك الدراسات حساباتها هذه، فتضيف الى ذلك كله ما لدى الدول العربية الاخرى من أسلحة، حتى تصل الى أرقام تبلغ أضعاف القدرة السلاحية الكمية الاسرائيلية.

ولم تنس تلك الدراسات ان تشير الى ان احصائيات الخريجين المتخصصين العرب، مقارنة بمثيلتها الاسرائيلية، تبرز الفرق الكبير في الكم، لأن الكم العربي في الاعوام المقبلة سيدعم بالكيف، وذلك بازدياد الخريجين العرب المتخصصين في فروع الهندسة والتقانة المتقدمة.